والآن بدل من الضمير في استقر بأنه يتضمن الإبدال من الضمير ويتبع في الارض
معطوف على في السماء والآن معطوف على الارض وذلك أي الابدال المذكور لا يجوز والله
اعلم قوله واستثنى بعضهم منفصل من المنفصل نحو جاءني الذي أباه ضربت فلا يجوز حذفه في كتب
بعض علقه عليه هذا الكلام الذي قوله تعلى ومما رزقناهم ينفقون أي فرزقناهموه ضمير
المنصوب منفصلا فلا يجوز حذفه وأن فرزقناهم متصلا رد عليه وبأن اتحاد الرتبة الزم فصله
ولا يقال انه يجري على قوله ومن يبتغ غير فيه وهكذا نقصه هذا الوجه واختار ابن هشام
في مغنيه كونه منفصلا بالنظر له ونقصه شيخنا البركة بما نصه اختيار ابن هشام كونه
منفصلا صحيح ولا يرد عليه أن المنفصل لا يحذف لأن كون المنفصل لا يحذف ليس عاما
بل دائر مع العلة حيث يفوت الغرض الذي قصد به الانفصال وهو الحصر ولا اختصاص
يمنع الحذف وأما اذا كان الانفصال لغير ذلك وانما هو لأحكام اللفظ ومن ذلك
الآية الكريمة فلا يضر حذفه اذ لا يخل بالغرض المقصود ولا بد من حينئذ من ذكره ومنه
اشار الى ذلك العلامة ابن هشام في شرح بانت سعاد والله اعلم قوله وقط اسم
فعل بمعنى حسب صوابه وقط اسم بمعنى حسب ليست اسم فعل وقط اذا كانت بمعنى اكتفى
حسب بان حسب ليست اسم فعل وقط اذا كانت اسم فعل بمعنى اكتفي لا حسب والله
اعلم قوله والنمط مفعول يتعلق على تضمينه معنى اذكر لا يحتاج الى تضمين لأن القول
ينصب المفرد اذا قصد به اللفظ كقولك قلت زيدا أي هذا اللفظ وكذلك قوله مثل فيه
النمط أي هذا اللفظ قوله فالمسند الذي يبنى عليه شيء هو هو الذي واقع على المبتدأ وقوله
شيء هو الخبر وهو الاول راجع الى شيء والمراد به الخبر وهو الثاني راجع الى المبتدا
قوله فالمبني عليه كذا من المبني واقعة على الخبر وعائد ما الضمير المرفوع على
النيابة والضمير في عليه عائد الى المبتدا أي فالخبر الذي يبنى عليه المبتدا أي يقع
أي ذلك الخبر به أي بذلك المبتدا كما ارتفع هو أي ذلك المبتدا بالابتداء والعلم
سبحانه اعلم قوله والضمير في معناه عائد على ما هو به عائد على الخبر لأن ما
واقعة على المبتدا وهذا اسبق فلم يعلم بقصد ذلك من سبكه فيما بعد قوله
الأول ان يتقدم عليها الخبر وهو ظرف او مجرور فقضاؤه ان التقدم شرط في التسويغ
وليس كذلك كما ذكره العلامة ابن هشام في المغني وانما المسوغ الاخبار بالظرف والمجرور
المختصين ولا اختصاص فيهما ان يكون فيهما ما يصلح الاخبار عنه نحو عند زيد مال

بخلاف عند رجل واما التقديم فانما هو لكيلا يلتبس الخبر بالصفة لشدة احتياج النكرة الى الصفة
فاذا وقع الظرف او مجروره بعدها توهم انه وصف لها وان الخبر بان بخلاف ما اذا تقدم عليها
لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف وعلى هذا فالمثال المحكي عن العرب وهو قولهم في الحجر
لا جيك وجه المسوغ لا كونه بمعنى التقديم ومن يلبس أن يقال لم عطف عليه لا جيك جميع
من ذلك ومن قوة الكلام ان المجرور خبر لا صفة والله اعلم قوله قيل لم جعل المسوغ
في نحو مثل قيل حكم الا مستعمل ومثل لا قيل هو المجرور فالجواب انه لما كان المجرور
اذا وقع بعد النكرة يلتبس على الذهن كونه صفة لا خبرا جعل مسوغ الابتداء بها
واما اذا كان هنالك مسوغ سواه مقدرا ارتفع توهم كون المجرور صفة وجعل
المسوغ عند ذلك المتقدم المقترن بالنكرة لأن الاصل في المسوغ ان يكون في
نفس المبتدا كالتعريف مثلا وكونه في الاخبار عنه شيء على خلاف الاصل مع وجوده
الى خلافه ولو وجد التنصيص فيما يذكره نظم شيخنا العلامة البركة مسوغات
الابتدا بالنكرة تتميما للفائدة وهو ما في عشر نظمها لابن هشام في مغنيه رحمه الله

مسوغات الابتدا بالنكرة … خرج منها ابن هشام عشرة
اولها الوصف لها اذا يعني … في اللفظ او في الحكم او في المعنى
والثان ان تعمل مطلوا العمل … من رفع او نصب ومن جر حصل
والثالث العطف عليها ان عرى … مسوغ بدلا او ما دعا
والرابع الاخبار بالظرف كذا … بالجار والمجرور ان خصا خذا
والخامس العموم فيه مطلقا … بالذات او بالغير فيه حققا
والسادس المقصودة الحقيقة … كرجل خير من ذي الخليقة
والسابع المقصود منها الفعل … معنى وذا الى الثلاث يحمل
دعاء او تعجبا فبشرى … ومثلهم هذا ان ذا اجوزا
والثامن الاخبار كمن قرضا … عاد ثنا عنها كذب فانقضى
وتاسع وقوعها بعد اذا … ذات الفجاءة كذا كجبرا
وعاشر وقوعها في صدر … جملة حال قد مضى وادر

قوله بكل صانع مبتدأ وما معطوف عليه وهي موصولة او مصدرية بل هي
مصدرية لا غير وجعلها موصولة فيه نظر لأن الذي يلزم الانصاف ولا يعارضه فيعيه

Copyright © King Saud University